



حي غويران تحت نيران القوات الحكومية وقوات الإدارة الذاتية "الكردية"

أولاً: المقدمة:

يقع حي غويران في الجزء الجنوبي والجنوبي الشرقي من مدينة الحسكة، يقدر عدد سكانه بأكثر من 80 ألف نسمة معظمهم من قبائل البكارة والجبور. سيطرت فصائل المعارضة المسلحة وعناصر من تنظيم جبهة النصرة على الحي، -معظمهم من أبناء الحي-، في النصف الثاني من عام 2012. لم تتمكن من الوصول إلى الحي، لأن في ذلك مخاطر شديدة، لكننا تحدثنا مع بعض الأهالي النازحين من الحي إلى تركيا، ونحن نعتقد من تقاطع الأخبار التي وردتنا، إضافة إلى مقاطع الفيديوها والصور بصدقية الأحداث التي وقعت هناك في الفترة المذكورة. تمكنا من تسجيل جميع أسماء الضحايا والمعتقلين بمختلف التفاصيل كالاسم والصورة والموقع والزمان وغير ذلك، ومتلك تلك القوائم كافة.

ثانياً: الملخص التنفيذي:

يغطي التقرير الانتهاكات التي حصلت من قبل القوات الحكومية وقوات الإدارة الذاتية الكردية في المدة الواقعة بين بداية آب/ 2014 حتى منتصف أيلول/ 2014.

ألف: القتل خارج نطاق القانون:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 46 مدنياً، بينهم 3 أطفال، و3 سيدات في حي غويران على يد القوات الحكومية (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية)، وميليشيات حزب الله اللبناني وقوات الإدارة الذاتية الكردية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - وحدات حماية الشعب وقوات الأسايش).

باء: الاعتقال التعسفي:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قيام القوات الحكومية باعتقال 48 مدنياً من حي غويران خلال محاولتهم النزوح من الحي.

محتوى التقرير:

أولاً: المقدمة.

ثانياً: الملخص التنفيذي.

ثالثاً: تفاصيل الحملة العسكرية

وتداعياتها على المدنيين.

رابعاً: الأدلة والمرفقات.

خامساً: الاستنتاجات

والتوصيات.





ثالثاً: تفاصيل الحملة العسكرية وتداعياتها على المدنيين:

شنت القوات الحكومية وميليشيا حزب الله اللبناني - بزعامة شخص يُدعى أبو الحاج - وقوات الإدارة الذاتية الكردية حملة عسكرية على الحي استخدمت فيها أسلحة القصف العشوائي والطيران الحربي والمروحي، إضافة إلى الحصار الذي نفذته القوات الحكومية على جميع مداخل الحي.

تمركزت القوات الحكومية في حي النشوة والمرديان والفيلات الحمر والحارة العسكرية، بينما تمركزت ميليشيات حزب الله اللبناني بين فوجي كوكب ومبنى فرع حزب البعث.

بدأت الحملة العسكرية بإغلاق قوات الإدارة الذاتية الكردية لجسر البيروني - المدخل الأساسي للحي - بسواتر ترابية وحواجز عسكرية وقناصين على الأبنية المرتفعة المحيطة بالحي وتلى ذلك عمليات قصف عشوائي من قبل الدبابات والمدفعية الحكومية المتمركزة في جبل كوكب ومن قبل الحواجز العسكرية في منطقة الفيلات الحمر، كما قامت قوات الإدارة الذاتية الكردية مع قوات الدفاع الوطني بمحاولات للاقتحام البري.

وقد سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 46 مدنياً، بينهم 3 أطفال، و3 سيدات على يد القوات الحكومية وقوات الإدارة الذاتية الكردية؛ نتيجة لعمليات القصف العشوائي، فيما يلي نستعرض أبرز حوادث القصف:

الأحد 31/ آب/ 2014 رصدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان سقوط قرابة 60 قذيفة مصدرها حواجز عسكرية مشتركة بين القوات الحكومية وقوات الإدارة الذاتية الكردية على حي غويران؛ تسببت بمقتل 3 مدنيين من عائلة واحدة، بينهم سيدة، إضافة إلى دمار كبير في الحي.

الثلاثاء 2/ أيلول/ 2014 قام الطيران الحربي الحكومي بإلقاء قنابل برمبيلية مستهدفاً الجامع الكبير وشارع الستين؛ ما أدى إلى دمار كبير في عدد من المنازل.

الخميس 4/ أيلول/ 2014 قتلت القوات الحكومية 10 مدنيين نتيجة لعمليات القصف العشوائي والقنص التي نفذتها على الحي.

تسببت الحملة العسكرية بتدهور الوضع الصحي والطبي السيئ أصلاً جراء الحصار المفروض على الحي حيث نفذت الأدوية من الصيدليات واقتصرت الخدمات الطبية على ما يُقدمه مستوصف ميداني صغير لم يستطع تحمل عدد الجرحى الكبير.

خلال مدة لا تتجاوز 45 يوماً من بداية الحملة العسكرية نزع عن الحي ما لا يقل عن 60 ألف مدني إلى الأحياء المجاورة كأحياء النشوة والزهور، ولجأ بعضهم إلى الأبنية غير الجاهزة، والحدايق العامة، حيث اضطروا للنزوح عبر حواجز القوات الحكومية؛ ما أدى إلى اعتقال أكثر من 48 مدنياً، من أبرزهم ياسر ومصطفى أحمد الطويل وعمار فهد الطويل، الذين اعتقلوا بعد نزوحهم إلى حي النشوة فيلات يوم السبت 6/ أيلول/ 2014.

وتدعي قوات الإدارة الذاتية الكردية والقوات الحكومية تمركز مسلحين داخل الأبنية السكنية للمدنيين، التي تم قصفها (وهو إن ثبت يعتبر انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني من قبل مسلحي المعارضة)، لكن التحريات أثبتت أن أغلب الأهداف التي تم قصفها كانت مدنية ولم يكن هناك تواجد عسكري طيلة فترة القصف في هذه المناطق، كما لم يراع القصف مبدأ التناسب في القوة، ونحن نرى أن الضرر المفرط عبر سقوط كل هذا الكم من الضحايا، مقابل الفائدة العسكري التي كان من المرجو تحقيقها.



رابعاً: الأدلة والمرفقات:

مقاطع الفيديو والصور:

الحسكة غويران، مشاهد تظهر قصف الحي واستهداف المباني 2/ أيلول/ 2014

مشهد من قصف حي غويران واستهداف المدنيين

فيديو يظهر آثار قصف النظام وقوات الإدارة الذاتية "الكرديّة" على حي غويران في 4/ أيلول/ 2014

الحسكة - حي غويران 4/ أيلول/ 2014

آثار الدمار الذي خلفه أحد الصواريخ في مدرسة أحمد ياسين في حي غويران المحاصر.

صور لقصف حي غويران - الحسكة 2/ أيلول/ 2014



صور تظهر الانفجار بجانب الجامع الكبير في حي غويران جراء قصفه من قبل الطيران المروحي الحكومي بقنبلة برمبيلية.



الحسكة - غويران، صورة لآثار الدمار جراء القصف على حي غويران 9/ أيلول/ 2014



خامساً: الاستنتاجات القانونية:

الاستنتاجات القانونية:

1. خرق النظام السوري وقوات الإدارة الذاتية بشكل لا يقبل التشكيك قرار مجلس الأمن رقم 2139، القاضي بوقف الهجمات العشوائية، وأيضاً انتهك عبر جريمة القتل العمد المادة السابعة من قانون روما الأساسي وعلى نحو منهجي وواسع النطاق؛ ما يشكل جرائم ضد الإنسانية.
2. نؤكد على أن القصف الوارد في التقرير قد استهدف أفراداً مدنيين عزل، وبالتالي فإن القوات الحكومية والشبيحة انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.
3. إن الهجمات الواردة في التقرير والتي قام بها النظام السوري وقوات الإدارة الذاتية الكردية تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العربي، ذلك أن القذائف قد أطلقت على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجه إلى هدف عسكري محدد.
4. إن عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر الكبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأن الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد مرور أكثر من عام على القرار رقم 2139، ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، التي تسبب التدمير والقتل اليومي.
- الضغط على الدول الداعمة للنظام السوري وقوات الإدارة الذاتية الكردية من أجل إيقاف عمليات التزويد بالأسلحة والخبرات بعد أن ثبت تورطه بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- توسيع العقوبات لتشمل جميع أركان النظام السوري والنظام الإيراني المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد الشعب السوري.





إلى المجتمع الدولي:

- في ظل انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- تجديد الضغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

شكر

خالص الشكر لجميع الأهالي والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.

